الكنيسة والمادة الثانية من الدستور

(١)

الباحث المرموق والصديق العزيز الدكتور محمد السيد سعيد ، قد نتفق . أنا وهو . في الكثير من وجهات النظر، وقد نختلف أيضا حول كثير من الآراء والقناعات، وهو محسوب الآن على "اليسار الليبرالي" الجديد، ورغم أن البعض ينظر بعين الشك إلى مصداقية هذا التيار، وهو محق في شكه بلا ريب، إلا أن سعيد يختلف عن كثير من أقرانه ممن يتحملون مسئولية التبشير بهذا التيار الآن.

فهو يتبنى فعلا ما يقتنع به، وهو ما يحملك على أن تحترم وجهة نظره وتتعامل معها بجدية، فضلا عن شهرته بالنبل العفوي على المستوى الشخصي والإنساني ، وقد عمل مديرا لمكتب الأهرام في واشنطن لعدة سنوات.

ولقد صدمني موقفه في حلقة "الحقيقة" التي عدها وقدمها الزميل وائل الأبراشي على "دريم"، في ٢٥ فبراير عام ٢٠٠٧ والتي كانت تدور حول "المادة الثانية من الدستور".

الأبراشي استضاف الأمريكي . المصري الأصل . مايكل منير، وجمال أسعد عبد الملاك، والمحامي مختار نوح ، وشارك محمد السيد سعيد بمداخلة على الهاتف.

الصدمة كانت كبيرة في سعيد ومايكل منير، إذ لم يتحملا النقاش ومعارضة أفكارهما برؤى وتفسيرات مخالفة، حيث رفض سعيد مواصلة مداخلته واعتذر وانسحب فيما تعصب منير وترك الاستديو على الهواء مباشرة وغادر المبنى غاضبا وملوحا بيديه في كل الاتجاهات!

النقاش كان بالتأكيد ساخنا، وربما كان حادا في بعض مراحله، ولكنه لم يخرج عن حدود اللياقة والأدب ، فكل الأطراف كان يسمح لها بالوقت الكافي لكي تعرض وجهة نظرها، ولم يكن ثمة ما يشير إلى نية للتضييق على طرف لحساب آخر، سيما وأن المشاركين في الحلقة جميعهم من الشخصيات المعتبرة والمعروفة والتي لا يمكن التعامل معها بالتجاهل أو التضييق.

سعيد لأول مرة يتكلم بخطاب استعلائي غريب على طبيعته اللينة والودودة والمتواضعة، لم يتحمل أن يخالفه جمال أسعد عبد الملاك الرأي، عندما طالب سعيد بالغاء المادة الثانية من الدستور أو إضافة جزء خاص بما أسماه"الشريعة المسيحية" !

جمال أسعد في رده قال إنه لا يجوز التعدي على حقوق الأغلبية ، فإذا رأت الأخيرة في استطلاع علمي محايد أو استفتاء جاد أنه من المفيد إلغاء المادة الثانية فلتلغى ، أما وأن الحال حتى الآن على ما هو عليه ولم يستطلع رأيها فليس من حق "جماعة" من المثقفين أن يصادروا حق أكثر من ٦٥ مليون مصري، ويفرضون عليهم أمرا يكرهونه واستغرب كيف ندعي الليبرالية والديمقراطية ونحن نمارس أسوأ أنواع الديكتاتورية على الأغلبية ، ونريد أن نكتم أنفاسها ونفرض عليها ما تكرهه بالحديد والنار؟!

وشدد أسعد في رده على سعيد بأنه لا توجد في المسيحية "شريعة" حتى نطالب باضافة العمل بها في مواد الدستور.

الغريب أن سعيد وصف الكلام بعدم وجود شريعة في المسيحية بأنه "كلام متجاوز للحقيقة"! وهنا تدخل أسعد وقال له : يا دكتور محمد أنا مسيحي وأقول لك : لا توجد شريعة في المسيحية ، وأن الإسلام واليهودية هما الديانتان اللتان تملكان منظومة تشريعية.

هنا غضب د. محمد السيد سعيد واعتذر عن استكمال المداخلة .. قائلا أنا مش فاضي .. أنا مشغول .. وانصرف!

الغريب أيضا أن مايكل منير لم يتحمل "المناقشة" وترك الاستديو وقال "مش لاعب"!

الأكثر غرابة أن سعيد ومنير عاشا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكل من عاش هناك . ولو بعض أيام . يتعامل معنا باعتباره سليل عائلة التنوير والديمقراطية والتعددية وقبول الآخر، والنظر إلينا باعتبارنا أبناء الحضارة العربية البدوية الخشنة التي لا تقبل الحوار والاختلاف وقبول الأخر المخالف ، ومع ذلك ينهارا بشكل مثير للشفقة مع أول تجربة حقيقية في مواجهة الأخر المخالف!

وإذا كنا نلتمس العذر لـ مايكل منير بسبب تعليمه المحدود وطائفيته المعروفة، فإن صدمتي في الدكتور محمد السيد سعيد كانت كبيرة، سيما وأنه شخصية وقورة ومحترمة وتحظى باحترام كافة القوى السياسية المصرية، لما عهدته فيه من حسن الإنصات والحوار والصبر على المخالف .

(٢)

المفكر القبطي الكبير د. رفيق حبيب ، حذر الأقباط في مقاله الافتتاحي بصحيفة "المصريون" يوم ٦ فبراير ٢٠٠٧ من اندفاعهم وراء الدعاوى التي تطالب بإلغاء المادة الثانية من الدستور!

البابا شنودة يرفض أي حكم قضائي . فيما يتعلق بالأحوال الشخصية . يرى فيه مخالفة للإنجيل، وهذا الرفض يستقى شرعيته ومبرراته من المادة الثانية من الدستور، التي تقول إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، ويفسر رفيق هذه النقطة ببراعة

obeikandl.com

في قوله إن الأقباط أو الكنيسة:" تريد تعديل المادة الثانية للدستور والخاصة بدين الدولة والشريعة الإسلامية ، رغم أن تميز المسيحيين بقانون أحوال شخصية خاص بهم هو تطبيق للشريعة الإسلامية ، وإلغاء المادة الثانية من الدستور يؤدي إلى عدم دستورية قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين ، فالعلمنة والمساواة تفترض وجود قانون واحد يحاكم أمامه كل المصريين ، ولكن الشريعة الإسلامية تقول بأحقية أصحاب الأديان في الاحتكام لعقيدتهم ، وبالتالي تسمح الشريعة الإسلامية بالتعدد القانوني ، وهو ما ترفضه جميع الدساتير العلمانية في الغرب".

والحال أن التجربة أثبتت أن بعض القيادات القبطية في مصر، سيما المرتبطة بالكنيسة والأخيرة ذاتها ، تتصرف بشكل تعوزه الحصافة والوعي بمصالح الأقباط فالتحرش ببعض الأوضاع القانونية والدستورية يصدر عادة من قبيل "الشوشرة" ولفت الرأي العام القبطي، في سياق البحث عن زعامة دينية أو سياسية للأقباط ، في وقت يتزاحم فيه المتسابقون الباحثون عن تلك الزعامة داخل مصر وخارجها ، بغض النظر عما يخلفه ذلك من ضرر على مصالح الأقباط ، بل على مستقبل الوجود الأرثوذكسي ذاته في مصر.

الكل "يلعب" بلا إحساس بالمسئولية ، فالمهم نيل شهادة "زعيم" قبطي ، ولو على حساب راحة الأقباط واستقرار حياتهم.

التحرش بالمادة الثانية من الدستور ربما يؤذي المسلمين في مشاعرهم، وربما يوغر صدورهم ضد إخوانهم الأقباط ، وهو في هذا الجانب يعتبر"لعبا بالنار" .. ولكنه على الجانب الآخر سيحرم الأقباط من الاحتكام إلى شريعتهم في تنظيم أحوالهم وحياتهم اليومية ، لأن الشريعة الإسلامية . كما بين حبيب . تجيز لهم مثل هذا الاحتكام ، ولعل البابا شنودة

والكنيسة سيكونان أول الخاسرين حال ألغيت المادة الثانية، إذ إن مواقفه المتشددة إزاء الأحكام القضائية الخاصة بطلاق الأقباط تأتي استنادا إلى هذا الوعي الدستوري في ذلك الشأن.

إلغاء المادة سيحيل الدولة إلى الاحتكام إلى المعايير العلمانية وحدها ، والتي لا تجيز التعدد القانوني في الدولة ، وما سيسري على المسلمين لابد أن يسري على الأقباط، ولن يستطيع .والحال كذلك .البابا شنودة ولا غيره رفض أي حكم قضائي يتعلق بالأحوال الشخصية لدى الأقباط.

والمثير للدهشة في ذلك السياق أيضا أن القيادات القبطية بالداخل والخارج تعاملت مع "الخط الهمايوني" بالصوت العالي وبالشوشرة على تاريخ ومضمون وهدف هذا المرسوم وتعمدوا إخفاء حقيقته على الرأي العام القبطي، للفت الأنظار بعيدا عن أهميته للحفاظ على الوجود الأرثوذكسي في مصر من الانقراض ، إذ إن الخط الهمايوني أصدره السلطان العثماني لتنظيم بناء الكنائس والأديرة ، ويجعل قرار البناء والترميم لأصحاب الملل في معابدهم يخضع لقرار رأس الدولة .. ولقد صدر من قبيل الحماية والمجاملة للأقباط المصريين ، بعد أن استغاثت الكنيسة المصرية وكهنتها وعدد من وجهاء الأقباط في مصر بالباب العالي ، للتدخل وحمايتهم من التبشير والغزو الكنسي الكاثوليكي والبروتستانتي الذي انتشر انتشارا مرعبا وواسع النطاق في مصر خلال القرنين الثامن والتاسع عشر وعلى نحو باتت فيه الكنيسة الأرثوذكسية المصرية مهددة بالانقراض ، وباتت قاب قوسين أو أدني من أن تصبح أثرا بعد عين ، بعد تحول أعداد غفيرة من أتباعها إلى الملتين الكاثوليكية والبروتستانتية ، فاستغاثت الكنيسة المصرية بالباب العالي وناشدته التدخل لوقف بناء مثل هذه الكنائس ، وحظر البناء أو الترميم إلا وفقا لشروط صارمة ومشددة

فاستجاب الباب العالي لطلبهم وسن مرسوم الخط الهمايوني ... وما لا يعرفه من متطرفو الأقباط وغلاة العلمانيين أن الكنيسة المصرية اعتبرت يوم صدور هذا المرسوم يوما تاريخيا وعيدا من أعيادها التليدة !.

وفي تقديري وفي تقدير كثير من المنصفين أن الخط الهمايوني كان معلما من معالم فخر الدولة العثمانية ، فهو الذي حمى الكنيسة الوطنية المصرية من الانقراض وإحالتها إلى أثر من آثار مصر القديمة .

والحال أن الموقف من الخط الهمايوني ومن المادة الثانية من الدستور، كانا محكا واختبارا حقيقيا لمستوى التأهيل السياسي لأغلب النخبة القبطية، إذ كشفت التجربة عن تدني هذا المستوى الذي لم يرق حتى إلى مستوى "الهواة" ، وهو تدهور لم يكن موجودا في عهود مصر الليبرالية قبل ثورة يوليو.

(٣)

الجدير بالإشارة هنا أن البابا شنودة يوم ١٧ /٢/ ٢٠٠٧، في "أمسية دينية" نظمها نادي "روتاري إسكندرية سبورتنج" وحضرها شيخ الأزهر الدكتور سيد طنطاوي. أدلى بتصريحات مهمة، حيث حذر بعض الأقباط من ذوي الصوت العالي، من المطالبة بتغيير المادة الثانية من الدستور، وذلك "حتي لا يتسبب في تهييج المسلمين"

كنت مستغربا من سكوت البابا شنودة، على التصريحات غير المسئولة التي كانت تصدر من نخب قبطية علمانية ودينية ، بشأن المادة الثانية من الدستور، وعلى رأسهم المتحدث الرسمي للبابا ، والذي بلغت عصبيته و"تهوره" حدا غير مقبول بالمرة ، حين صنف المصريين بين "أهل البلد وأصحابها" .الأقباط . و"محتلين" يقصد المسلمين، وهو كلام لم يكن

ليخدم الأقباط ولا الكنيسة ولا البابا شنودة نفسه، خاصة وأنه تكلم "بصفته" وليس "بشخصه" ، ما اعتبر بأنه يعبر عن وجهة النظر الرسمية للكنيسة وعلى رأسها البابا شنودة.

ولو أن قيادة دينية مصرية مسلمة صرحت - مثلا - بأن على الأقباط أن يقبلوا بكذا أو كذا ، أو يتركوا البلد ويرحلوا، لقامت الدنيا وما قعدت، ولعاقبناه جميعا إعلاميا وقضائيا على كلامه "الجهول" الذي يضر بالأمن القومي المصري.

والحال أن كلام المتحدث الرسمي باسم البابا شنودة الأنبا مرقس (أسقف شبرا) تسامح معه الإعلام المصري، كتقليد ثابت ومستقر لديه ، فيما يتعلق بمنهج التعاطي مع الشأن القبطي عموما ، بما فيه تلك الاتجاهات المتطرفة داخل الحالة القبطية ، غير أن تأخر تعليق الكنيسة - و بالأحرى البابا نفسه - على تصريحاته، هو الذي أثار استغراب وريبة المراقبين وما إذا كان قد صادف هوى في نفوس البعض من قياداتها المعروفة.

البابا شنودة - رغم عشرات التحفظات التي يمكن أن أسجلها على أدائه - رجل عاقل وربما وجوده على رأس الكنيسة زهاء ثلاثة عقود ، قد أكسبه خبرة هي بالتأكيد تفوق ما لدى القيادات الدينية الوسيطة بالكنيسة التي تعوزها خبرة إدارة الأزمات، ولعل ذلك ما حمله على هذا "التحذير" الذي أطلقه من الإسكندرية. والحقيقة أن هذا التحذير لم نسمعه من أي قيادة دينية أو علمانية قبطية، إلا من البابا وحده،ما يعني أن المسئول الأول بالكنيسة استشعر - بخبرته - خطورة هذا العبث "واللعب بالنار" والذي يندفع نحوه من يشبهون "الصبية" في القدرة على تقدير الأمور ووزنها .

بالتأكيد لقد أحسن البابا شنودة صنعا بتعيين ناطق رسمي باسمه أو باسم الكنيسة وهو القرار الذي نتمنى أن تحذو حذوه مشيخة الأزهر، بعد التصريحات المثيرة للجدل التي أطلقها الدكتور طنطاوي والتي ورطت الدولة والمشيخة والمسلمين في الكثير من المشاكل، غير

أني قرأت حوارات أجراها الناطق الرسمي باسم البابا .الأنبا "مرقس" ـ ولقد افزعتني "خفة " أداء الرجل في إبداء الرأي في قضايا بالغة الحساسية، بشكل يعكس حقا "سوء الاختيار"، وعدم التدريب على التعاطي مع وسائل الاعلام، فضلا عن الوعي بما يضر الأقباط وما ينفعهم .

ولقد كان مثيرا للاستغراب الموقف الرسمي للكنيسة من مسألتي "الخط الهمايوني" و" المادة الثانية من الدستور" فيما كان يتم استغلالهما للمتاجرة من قبل الباحثين عن "الزعامة" داخل الحالة القبطية، على حساب المصلحة العامة للأقباط، وما خلفته من تساؤلات حول ما إذا كانت الكنيسة على وعي بخطورة هذا "التلاعب" غير المسئول بهاتين المسألتين أم أنها ترى أنه ليس تلاعبا ولكنها "حقوق" ينبغي انتزاعها؟!.. إلى أن صدر من البابا ما يعتبر "توبيخا" لكل قبطي يستفز المسلمين بتحرشه بالمادة الثانية المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

(٤)

لا أدري الأسباب التي حملت د. فتحي سرور على أن يتكلم عن مادة "الشريعة" في الدستور وإمكانية تغييرها، وذلك في مؤتمر مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يوم ١٠\١٢\٢٠٠٦. يبدو أن جدلا قد وقع في المؤتمر بشأنها أو أن هناك من أثاره في مداخلة أو سؤال.

وأيا كان الأمر، فإن ما حمل د. سرور على أن يفرد مساحة كبيرة من محاضرته بشأنها لم يكن يالأمر البسيط ، ولعل الرجل استشعر حجم "التحرش" بهذه المادة، بمناسبة وبدون مناسبة، فأنهى كلامه مؤكدا على أن : مادة "الشريعة" فوق الدستور.

ويبدو لي أن ثمة من يدفع البلد كلها نحو كارثة طائفية محققة، وهو يدرك تماما تضاريس الأرض التي يتحرك عليها، ويعلم يقينا المناطق والمساحات القابلة للتفخيخ والتفجير والاشتعال!

ولعل الحجة التي يعتمد عليها مثيرو الفتن هي أن إلغاء المادة الثانية من الدستور مطلب "إنساني" لمراعاة "شعور" إخواننا الأقباط .. وهو في واقع الحال "تقول" على الأقباط ويسئ إليهم وإلى صورتهم إساءة بالغة، ويجعلهم في عيون أشقائهم المسلمين في صورة "الكاره" لسماع كلمة إسلام ، وما يترتب على هذه الصورة "القبيحة" من عمليات شحن طائفي وتحرش وصدام وتوتر يهدد الأمن والسلام بين المصريين.

وليس من الإنصاف أن نبني مواقف وانطباعات بناء على "بذاءات" قلة من سفهاء المهجر، أو ما تنشره مواقع قبطية طائفية ـ ضعيفة على المستوى المهني والفكري والسياسي من إساءات ، ليس للتاريخ الإسلامي كممارسة إنسانية وإنما للعقيدة الإسلامية ذاتها وهي حماقة وسفه، لأن فواتيره يسددها على نطاق واسع داخل مصر عوام الأقباط ، حين يستقبل إخوانهم المسلمون هذه الإساءات باعتبارها تعبيرا عن الرأي العام القبطي، غير مدركين أن الأقباط في مصر ضحية شبكة علاقات "بزنس" وعصابات ابتزازية أخطبوطية "جهنمية" ، تجمع محترفي المتاجرة بـ"قضايا الأقباط" في القاهرة والمهجر، لا يعنيهم إلا اصطياد "لحظة تاريخية" اعتقدوا بأنها قد نضجت على النحو الذي يسمح لهم بابتزاز الجميع : حكومة ومسلمين وأقباطا ، حتى أن القيادات الكنسية الكبيرة لم تسلم من هذا الابتزاز ، ولعل البعض وصله بيانات بعض "المهجرين" التي تعتبر "بيشوي" ـ الرجل الثاني في الكنيسة ـ مخططا وهابيا لـ"أسلمة المسيحية" ، وتعتبر البابا شنودة نفسه "اختراقا إسلاميا" للكنيسة ، كلما اتخذ مواقف لا تروق لنزواتهم الحمقاء!

ما أريد أن أقوله هنا : أن التحرش بالمادة الثانية من الدستور يتم باسم الأقباط وهو منحى كما بينت فيما تقدم بالغ الخطورة، فضلا عن أنه غير ديمقراطي بالمرة، لأننا حتى إذا افترضنا أن ثمة من يرى و"ببراءة" بين الأقباط ، في مادة "الشريعة" إخلالا في العدالة بين اتباع الديانتين ، فإنه بالمعايير الديمقراطية التي يتحدثون عنها الآن ويحشرون الأقباط فيها حشرا بمناسبة أو بدون مناسبة، فإن على "الأقلية" أن تحترم رغبة "الأكثرية" ولا تؤذيها أيضا في مشاعرها ، أو تحاول أن تفرض عليها أن تلغي دينها من الدستور ومن بطاقات الهوية ، أو تطالبها بإلغاء الآذان أو تلاوة القرآن وما شابه من تحرشات واستفزازات "خطرة" ، بل وشديدة الخطورة.

لقد أعجبني صديقنا العزيز جمال أسعد عبد الملاك عندما قال إن طلب إلغاء المادة الثانية من الدستور باسم الأقباط هو مطلب كارثي ، لأنه يضع القبطي المصري في موضع "المتحرش" و"المتربص" بشقيقه المسلم المصري، ويجعله متهما بتعديه على حقوق المواطن المسلم بالاستقواء بتيار الارتزاق الوطني في مصر من جهة ، وبقوى دولية لها مآرب لا تخفى على حصيف من وراء إثارة ملف الطائفية في مصر.

(٥)

لا يدري أحد "الحكمة" في أن يحرص البابا شنودة ـ رغم مرضه ـ على أن يرأس بنفسه سلسلة اجتماعات "مكثفة" ـ على أعلى مستوى كنسي، ولعدة أيام ـ لينـاقش "تعديلات الرئيس" الدستورية، ثم يستقر الرأي على أن قانون الإرهاب الذي سينبثق عن التعديلات الدستورية "أروع" ما كانت تتمناه الكنيسة ، وأن تعديل المادة الخامسة في الدستور والذي يحظر إقامة أحزاب على أساس ديني "أروع" التعديلات، وأنه على ضوء هذه "الروائع" قررت الكنيسة المشاركة في الاستفتاء وتوجيه تعليمات للأقباط بأن يسودوا

النماذج بكلمة "نعم" .. وذلك بحسب تصريحات قيادي كنسي كبير لصحيفة المصري اليوم في ٢٦ مارس ٢٠٠٧ !

ولا أدري على أية معايير أخلاقية أو إنسانية أو حتى دينية استند البابا شنودة . هذا إن صدقت التصريحات المنسوبة إلى القيادة الكنسية . لكي ينعم على المادتين المثيرتين للجدل في الدستور بـ"صك الروعة" وينحني إليهما إجلالا وتعظيما.

أسأل هنا عن "الحكمة" في ألا يصطف البابا إلا إلى جانب مادة اعتبرتها القوى الوطنية المصرية تقنن انتهاكات حقوق الإنسان؟!

ولا أدري ما الحكمة في أن ينحاز البابا إلى جانب المادة الخامسة وهو يعلم علم اليقين أنها تستهدف إخوانه وأشقاءه من المسلمين فقط وليس الأقباط؟!

الكلام الذي نقلته المصري اليوم . آنذاك . على لسان واحد من القيادات الكنسية الكبيرة، كان بالغ الخطورة، لأنه يضع الكنيسة في وضع "خصومة سياسية" مع المعارضة من جهة ، وفي "خصومة طائفية" مع الأغلبية المسلمة من جهة أخرى!

كان كلاما غير مسئول بالمرة، ويعكس قدرا من "الترهل" في إدارة "مشاكل" الكنيسة مع الدولة، والتي لا تستند إلا على الانفعال والتوتر والاندفاع واستفزاز المخالف وانتقاء كل ما يؤذيه والاصطفاف إلى جانبه!

أعلم يقينا أن داخل الكنيسة . وهو التيار الأساسي في الغالب . من هم أكثر عقلا ورشدا واعتدالا ورحمة وإنسانية وانحيازا للإنسان، وضد هذه التصريحات المسيئة للكنيسة ولقياداتها الدينية ولدورها الإنساني والديني في غرس التسامح والحب والرحمة في النفوس والقلوب والضمائر، وضد الاعتداء على الحرمات مهما كانت الأسباب.

(٦)

لم يسئ إلى حقوق المواطنة للأقباط إلا بعض غلاة العلمانيين المصريين ، الذين ما انفكوا يصدعون الرؤوس بـ"التنوير السياسي" في مواجهة "الظلامية الإسلامية"!

رغم أن "الأقباط" لم يكونوا في يوم من الأيام موضع اهتمام النخبة العلمانية المصرية، إلا بقدر ما يمكن أن يوظف سياسيا لتصفية الحسابات الفكرية والسياسية مع الخصوم الإسلاميين.

لم تنتبه بعض القيادات القبطية إلى خطورة هذا التوظيف، الذي كان يحيلهم - في كل مرة - إلى طرف في معركة لا تخصهم أساسا ، وإنما تخص أطرافا أخرى استخدمت ورقة الأقباط بمكيافيلية رخيصة إلى أبعد الحدود.

وفي المقابل لم يدرك العلمانيون خطورة حشر الأقباط في كل مشاغباتهم المعروفة مع العروبة والإسلام ومع هوية الأمة وثقافتها وحضارتها!

فإذا كان لديهم مشكلة مع "الإسلام" كمكون أساسي لثقافة الأمة وهويتها الحضارية ، فليس من حقهم امتطاء الحالة القبطية والقفز بطفولية على أكتافها لابتزاز السلطة وحملها على إيذاء الأغلبية المسلمة.

فالمواطنة باتت تطرح - من قبل التيار العلماني المصري - باسم "الخوف" على الأقباط من المسلمين، وإلغاء مادة الشريعة وإسلامية مصر من الدستور يلح عليها باسم الحرص على مشاعر الأقباط ، وتحوطا من استغلالها مستقبلا من قبل أية قوى إسلامية قد تصل إلى الحكم، في إحالة الأقباط إلى مواطنين درجة ثانية!

الخطيئة الكبرى التي لا "توبة" لها ولا "كفارة" هي أن المنحى العلماني في التعاطي مع قضايا الدين والهوية في هذا الشأن على وجه التحديد ، يحيل "القبطي" في المخيال الجمعي

المسلم في مصر من "مواطن" إلى "عدو"، وهي جريمة ترتكب كل يوم عشرات المرات في الصحف وفي الفضائيات وفي المحطات التلفزيونية الأرضية وفي ندوات " بير السلم " التي تنظم لغسل أموال "الممول" الذي يريد في النهاية فاتورة بما أنفق وفق شروطه!

وفي هذا السياق كذلك فإن الثرثرة غير المسئولة التي تطالب بإضافة نص صريح في الدستور عن "المواطنة" وعن "مدنية الدولة" ، ثم تبرير ذلك بـ "حماية" الأقباط والدولة من الإسلام ومن المسلمين ، هي خلط صبياني وإجرامي، لأنه يفترض أيضا أن المسلم "عدو" للقبطي، والدولة "عدو" للإسلام ، والإسلام معاد للأقليات، بمعنى أنه يحيل البلد كلها بقضها وقضيضها إلى مجموعة من "الأعداء"!

أنا لست ضد وجود تيار علماني عربي، فالتنوع والتعدد ظاهرة فطرية وطبيعية، وله وظيفة اجتماعية مهمة لتحقيق المفهوم القرآني الرائع لفكرة "التدافع"، ولكن ليس بوسع المرء أن يشعر بالارتياح من تيارات لا تستقي مشروعيتها إلا بممارسة "التخريب الاجتماعي" عبر معاداة "الدين" في مجتمع متدين ، وتحت هذا الباب تشعل الفتن والحرائق في كل مكان ، وتستغل الأقليات الدينية لتصفية حساباتها السياسية ، غير مكترثة بخطورة صنيعها الطفولي غير المسئول على الأمن القومي للبلد كله!

وفي هذا الإطار نشرت "المصري اليوم" في ٨ مارس ٢٠٠٧ تحت عنوان كبير وضخم تقريرا يقول: " مفكرون وخبراء : يجب تعديل مادة الشريعة الإسلامية في الدستور حتي لا يشعر الأقباط بالغربة في مصر"!

عندما عدت إلى التفاصيل لأتفحص "الخبراء" و"المفكرين" ، وجدتهم: سعد الدين إبراهيم، جمال البنا، ميلاد حنا ومحمد السيد سعيد، وكان مكان لقاء الخبراء" مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية" الذي يديره أول الخبراء والمفكرين ذكرا : د. سعد!

الأسماء بالتأكيد تغنيكم عن التفاصيل، ولو أننا طلبنا من "صحفي" أن يتوقع ما سيقوله البنا أو حنا ـ مثلا ـ ما خرجت "الصورة" المتوقعة عن "الأصل" قيد أنملة، فضلا عن أن ما يقال وما قيل وما سوف يقال ـ على رأي الفنان عادل إمام ـ يكاد يكون مثل "ورقة" كتبها "شخص واحد" ووزعها على "الخبراء" أو "المفكرين" ممن وردت أسماءهم في التقرير ولا تشعر بالاختلاف فيما بينهم إلا في "التوقيع" فقط !

ولا أدري من أين اكتسبوا صفة "مفكر" أو "خبير"؟! إلا إذا كانوا "خبراء" في تفجير المجتمع، وتحويله من "جماعة وطنية" إلى "جماعات طائفية" لا يشغلها إلا نهش لحم بعضهم البعض أو حرب الجميع ضد الجميع على رأي "هوبز"!

وكما جاء في العنوان، فإن طلب "الخبراء" بتعديل مادة الشريعة، ألصقوه بـ "الأقباط" ! .. حتى لا يشعر "الأقباط بالغربة"! أي أن المشكلة ليست في موقف البنا أو السعيد أو سعد من "الشريعة" ولكن المشكلة في "الأقباط"!

أريتم كيف يوظف الأقباط توظيفا رخيصا من "الخبراء" أو من "المفكرين"؟!

المشكلة هنا هو أن "الخبراء" لا يتحدثون باسمهم ولكن باسم "الأقباط"! وكأنهم حصلوا منهم على "توكيل" أو تخويل بالتحدث بالوكالة عنهم!

إنها عملية "سطو" أو اختطاف للحالة القبطية، مثل من يختطف سيارة ليرتكب بها جريمة، ثم يتركها ويهرب، ليتحمل مسئوليتها صاحبها الحقيقي.

لن يدفع ثمن هذه "الجريمة" إلا الأقباط، لأن كل المطالب بالغاء المادة الثانية من الدستور، ترفع وتقدم للباب العالي، باسم الأقباط، فيما يتوارى من خطط وفكر ويشرف على ارتكابها خلفهم ولا يظهر نيته الحقيقية، تهربا من شبهة "كراهيته" للإسلام وليس للشريعة.

فكلما أحيط به ادعى، أن المادة الثانية لا تمثل مشكلة بالنسبة له، ولكن قلبه"يتقطع" ألما على الإخوة الأقباط، لشعورهم بـ"الظلم" و"الغربة" منها ومن شقيقاتها!

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان رفع مذكرة وقع عليها ١٠٠ "خبير" و"مفكر" إلى رئيس الجمهورية ورئيسي مجلس الشعب والشورى، طالب فيها الثلاثة بالغاء المادة الثانية من الدستور، لأن فيها "تهميش" للأقباط!

ولا أريد أن أعيد وأكرر هنا كيف يوظف "المركز" الحالة القبطية، بدون تفويض رسمي من الأقباط، وارتكاب نفس الحماقة التي يرتكبها أقرانه ، بتعريض الأقباط لمشاكل لا تنتهي مع أشقائهم المسلمين، ولكن أريد أن ألفت هنا إلى أن داعية حقوق الإنسان رئيس المركز وكتيبته المناضلة من أجل الديمقراطية . توجهوا بخطابهم إلى الرئيس مبارك وليس إلى الشعب المصري!

أرأيتم "حقوق الإنسان" و"الديمقراطية" التي يدافع عنها المفكرون والخبراء المناضلون من مكاتبهم المكيفة ومن على منصات القاعات المخملية في الفنادق الفارهة ؟!

المادة الثانية ليست الوحيدة التي تتعرض لهذا الهجوم المريب، بل إن "خانة الديانة" تتعرض لهجوم أشرس وأكثر عنفا وفي هذا السياق نشرت "المصري اليوم" في صفحة الحوادث خبرا صغيرا، ولكنه كبير في مغزاه ودلالته.. ربما يكون حادثا عاديا، لا يعتبر من وجهة نظر البعض أكثر من "جريمة تزوير"، قد يرتكبها أي مواطن مصري، مسلما كان أو مسيحيا، فالحادث ربما يقع في أحسن العائلات، بغض النظر عن دينها أو عقيدتها هذا صحيح، الحادث "عادي" ولكنه غير عادي بالنسبة لقضية كبرى باتت مثل "اللبانة" تلوكها أفواه المتاجرين بالحالة القبطية في مصر على وجه التحديد.

خانة الديانة في الوثائق المصرية، باتت ميدان رماية، للنيل من المواطن المصري المسلم، ووصفه بـ"العدواتية"، والدولة بـ"الدينية الظلامية"، لأنها تصر - مجاملة للمسلم - على الابقاء على خانة الديانة في بطاقات الهوية أو في الوثائق الرسمية بصفة عامة!.

الاتهام ، كان سخيفا ، لأنه كان لا يستند إلى أية منطق، إلا منطق اصطياد الظاهرة، لتخويف الدولة وابتزازها، نزولا عند "أجندات" أكبر بكثير من حكاية الغاء خانة الديانة، وإن كانت الأخيرة، واحدة من بين مراحلها المهمة، باعتبارها خطوة ضرورية لتفكيك منظومة الإجراءات التشريعية والقانونية والدستورية لتغير هوية مصر الإسلامية والتي تجري بالتوازي مع ظاهرة "نصرنة البلد" على الأرض بالتوسع في بناء ما يعطي انطباعا للزائر أنها بلد غير مسلم، على غير الحقيقة.

بالتأكيد أن هوية مصر العربية والإسلامية، والتي يكتسب الجميع - مسلمون أقباط ثقافتهم وهويتهم الحضارية منها، هي في واقع الحال قضية أمن قومي، فيما يعتبر المس بها عملا عدوانيا ضد الدولة، هذه "مسلمة" اعتقد أن الجماعة الوطنية المصرية، تجمع عليها إلا ما "شرد" لأسباب تتعلق بزيغ القلوب وجشع الجيوب كما أسلفت آنفا.

وقضية "خانة الديانة" أخذت كثيرا من الجدل على مستوى التنظير بين النخبة وعبثا يحاول المخلصون تنبيه المتحمسين لإلغائها، لخطورة الإلغاء، على مجمل الحياة الاجتماعية في مصر، والتي تتعلق بآليات تنظيم حركة الأحوال المدنية للمواطن المصري وان الإلغاء سيترتب عليه مظالم وجرائم اجتماعية، سيكون من الصعب السيطرة عليها، في ظل وجود نحو ٦ مليون قبطي في مصر، أقر لهم الإسلام الاحتكام إلى شرائعهم في تسير وتنظيم الزواج والطلاق والدفن بعد الموت وما شابه، وبالتالي فإن "خانة الديانة" هي حماية وحصانة ضد التلاعب بالحقوق من جانبين المسلم والقبطي في آن.

لم يصدق " الحمقى" كلام العقلاء في ذلك الشأن، وكانوا فيما يبدوا يحتاجون إلى "واقعة" تختبر "عقلانية الطرح" باعتبار خانة الديانة "حماية قانونية" للجميع ، وتثبت خرافة الرأي وتطرفه الذي يعتبرها " تمييزا" ضد الأقلية المسيحية.

وفي هذا السياق أهدي هذه الواقعة التي نشرت بالمصري اليوم في ٢٧ يونيو ٢٠٠٧ في صفحة الحوادث وجاءت بعنوان :" إحالة شقيقين « مسيحيين » للجنايات .. زورا بيانات والدهما المتوفي لحرمان أخيهما « المسلم » وأمه من الميراث" وفي التفاصيل يقول الخبر:" أمر المحامي العام لنيابة شرق الإسكندرية بإحالة شقيقين إلي محكمة الجنايات لاتهامهما بتزوير بيانات بطاقة وشهادة ميلاد ووفاة والدهما، الذي اعتنق الإسلام وأثبتا في الأوراق علي خلاف الحقيقة أنه مازال مسيحيا ودفناه بمقابر الأقباط وذلك من أجل حرمان زوجته المسلمة وابنها من الميراث.

كان ياسر سعد إبراهيم « ٢٣ سنة » مندوب مبيعات قد تقدم ببلاغ إلي نيابة شرق الإسكندرية اتهم فيه شقيقيه من والده- قبل إسلامه وتغيير اسمه -سامي سعد جرجس وشقيقه مجدي بتزوير بيانات بطاقة وشهادة ميلاد ووفاة والدهما، قال المبلغ في تحقيقات النيابة إن والده كان قد اعتنق الإسلام منذ أكثر من ٢٥ سنة وتزوج من والدته وغير اسمه من سعد جرجس سعد إلي سعد إبراهيم وكان دائم الاتصال بأبنائه الذين ظلوا علي ديانتهم.

وأضاف الابن المبلغ أن والده كان قد بلغ من العمر ٦٣ عاما عندما فوجئ بأحد زملاء والده في العمل يتصل به ويخبره بأن والده شعر بالإرهاق واتصل زملاء الأب بأبنيه المسيحيين اللذين أسرعا واصطحباه إلي منزلهم ولكنه كان قد فارق الحياة، توجه الشقيقان مجدي وسامي إلي مكتب الصحة وأخرجا بطاقة بيانات مزورة باسم سعد

جرجس سعد علي غير الحقيقة محررا بها في خانة الديانة أنه « مسيحي »، واستخرجا شهادة وفاة له وتصريح دفن علي هذا الأساس وبالفعل قاما المتهمان بدفن والدهما بمقابر الأقباط الأرثوذكس بالشاطبي.

وكشف المبلغ أن شقيقيه من والده تمكنا بهذه الطريقة من حرمانه ووالدته من الميراث وطالب من النيابة باستخراج جثة والده من مقابر الأقباط لدفنها بمقابر المسلمين.

تولي أحمد أبوشوشة وكيل أول نيابة شرق الإسكندرية التحقيق مع الشقيقين وانتهت التحقيقات بإحالتهما إلي محكمة الجنايات." انتهى

خـاتـمـة:

(١)

د. نظمي لوقا ، واحد من العظماء المصريين الكبار، بل إني أعتقد أنه أعظم ما انجبته مصر في المائة عام الماضية . مفكر قبطي منصف وعادل ، تعلم على يد كبار العلماء المسلمين ، درس السيرة العطرة ، وحفظ القرآن الكريم ، مثله مثل أقرانه من المصريين المسلمين ، وهو في سن العاشرة من العمر ، ولكنه كان عبقريا ، يملك أدوات الكتابة بأسلوب مبدع ربما تفوق ملكات وأدوات العقاد وطه حسين والمازني وغيرهم ، وضع عدة كتب كان أبرزها وأجملها وأرقها وأعذبها ما كتبه عن محمد صلى الله عليه وسلم : "محمد الرسالة والرسول" و "محمد في حياته الخاصة" .

وعندما شرع المفكر العراقي الكبير عماد الدين خليل ، في إعادة اكتشاف "السيرة" وأن نجتاز دروبها وساحاتها فتمنحنا الدهشة، والإعجاب، وتفجرّ في عقولنا وأرواحنا جداول الحب.. والعشق.. واليقين.. أن تكهرب أوصالنا، بمفرداتها المتألقة، فتضعنا وجهاً لوجه قبالة الحقائق الإنسانية العارية التي لم يرِن عليها صدأ، على حد رؤيته المبدعة

عندما شرع في ذلك .. اقترح أن يقرأ "السيرة" من خلال الذين يتعاملون مع مفردات السيرة من الخارج.. من خارج دائرة الإسلام.

كان خليل مقتنعا بالقاعدة التي وضعها علم الجمال التي ترى أن الإلف والاعتياد يقتلان الدهشة، ويطمسان على ألق الحقائق والتجارب والأشياء، فتفقد بمرور الوقت قدرتها على الإثارة ،وتساءل : فماذا لو حاولنا كسر الطوق، وتجاوزنا حصار الإلف والعادة وتسطحّها باتجاه العودة كرّة أخرى إلى مواقع الدهشة والإعجاب والانبهار؟

د. خليل في هذا الإطار اختار رجلين "نموذجين" لفكرته الجميلة ، وهم د. نظمي لوقا من أقباط مصر ، ونصري سلهب من مسيحيي لبنان

ولنستعرض معه ما كتبه المفكر القبطي الكبير نظمي لوقا عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابيه الذين ذكرتهما في مستهل المقال :

[١]

" ما كان محمد - صلى الله عليه وسلم- كآحاد الناس في خلاله ومزاياه، وهو الذي اجتمعت له آلاء الرسل -عليهم السلام- وهِمّة البطل فكان حقاً على المنصف أن يكرم فيه المثل ويُحيّي فيه الرجل"

[٢]

" لقد تخطّف الموت فلذات أكباد الرسول - صلى الله عليه وسلم- ليكون ذلك إيذاناً بأن البشر الرسول ليس له امتياز على سائر بني آدم، فتسقط دعوى الناس في التقصير عن الاهتداء به "

[٣]

" إن هذا الرسول، حينما وقعت له تجربة الوحي أول مرة، وهو يتحنّث في غار حراء صائماً قائماً، يقلّب طرفه بين الأرض والسماء .. لم يأخذ هذه التجربة مأخذ اليقين، ولم يخرج إلى زوجه خروج الواثق بها، المتلهّف على شرفها. بل ارتعدت فرائصه من الروع، وقد ثقلت على وجدانه تلك التجربة الفذّة الخارقة .. ودخل على زوجه، وكأن به رجفة الحمى.."

[٤]

" إن لُباب المسألة كلّها أنك كنت يا أبا القاسم أكبر من سلطانك الكبير يدهش رجل بين يديك ويرتعش فتقول: هوّن عليك، لست بملك! إنما أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد بمكة.. إن مجد هذه الكلمة وحدها يرجح في نظري فتوح الغزاة كافة وأبّهة القياصرة أجمعين. أنت بأجمعك في هذه الكلمة، وما أضخمها أيها الصادق الأمين! "

[٥]

أي الناس أولى بنفي الكيد عن سيرته من أبي القاسم، الذي حوّل الملايين من عبادة الأصنام الموبقة إلى عبادة الله رب العالمين، ومن الضياع والانحلال إلى السموّ والإيمان. ولم يفد من جهاده لشخصه شيئاً مما يقتتل عليه طلاب الدنيا من زخارف الحطام".

[٦]

" في آخر خطبة له، وقد تحامل على نفسه وبرز إلى المسجد، قال : (أيها الناس، ألا من كنت جلدت له ظهراً فها ظهري فليستقد منه، ومن كنت أخذت له مالاً فهذا مالي فليأخذ منه. ألا وإن أحبّكم إليّ من أخذ مني حقاً إن كان له، أو حلّلني فلقيت ربي وأنا طيّب النفس).. ما أعظم وأروع! فما من مرة تلوت تلك الكلمات، أو تذكرتها، إلاّ سرت في جسمي قشعريرة. كأني أنظر من وهدة في الأرض إلى قمة شاهقة تنخلع الرقاب دون

ذراها. أبعد كل ما قدّمت يا أبا القاسم لقومك من الهداية والبّر والرحمة والفضل؛ إذ أخرجتهم من الظلمات إلى النور.. تراك بحاجة إلى هذه المقاصة كي تلقى ربك طيب النفس، وقد غفر لك من قبل ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ ولكن العدل عندك مبدأ. العدل عندك خلق وليس وسيلة .."

[٧]

" بماذا يقاس الإيمان، إن لم يكن مقياسه الثبات عليه في أشد الظروف حلكة وأدعاها للناس؟ وان لم يكن مقياسه الصبر في سبيله على المكاره؟ وإنها لمكاره من كل نوع لعلّ المعنوي منها أقسى من المادي .. لم يساوم هذا الرسول ولم يقبل المساومة لحظة واحدة في موضوع رسالته، على كثرة المساومات واشتداد المحن.. فحيثما تعرض الأمر لدعوته وعقيدته فلا محل لمجاملة مهما قويت بواعثها. أهذا شأن من يملك من الأمر شيئاً ؟ أهذا شأن من لا تسيطر عليه قوة قاهرة أقوى من مراده وهوى نفسه؟ لقد ضُرِب وشُبِح وأُهِين في كل مكان فلم يعنه من ذلك شيء سوى خوفه أن يكون بالله عليه غضب فإن لم يكن ربه غاضباً عليه فلا يبالي. وقريش تمنّيه بانقلاب الحال إلى ملك مؤهل وثراء مذلل فلا يفكر بشيء من ذلك طرفة عين ، ويعرض عنه بغير مبالاة. فقد ارتكست بذلك مقاييس تجعل من صاحب هذه المواقف مساوماً .. طالب مغنم .. "

(٢)

كثير من مسيحيي الشام ، كتبوا عن محمد صلى الله عليه وسلم ، كتبا منصفة تكلمت عنه برقة وعذوبة عكست روحا "مشرقة" ، وقد مسها حب وعشق لشخصيته الفريدة الكريمة ، لتلتقي مع ما قاله شوقي رحمه الله "ياسماء ما طاولتها سماء" .

ولعل البعض يذكر منهم خليل اسكندر وكتابه "دعوة نصارى العرب للإسلام" وخليل الطوال ومؤلفه "تحت راية الإسلام" ولبيب الرياشي ورائعته "نفسية الرسول العربي " ، بل إن عشرات من نصارى الشام ، مدحوا النبي وأثنوا عليه بما هو أهله ، وهذا موضوع آخر لعلنا نتطرق إليه لاحقا .

واليوم نستعرض بعض ما كتبه المفكر المسيحي اللبناني نصري سلهب ، والذي وهب حياته لتحقيق التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين ، وله دراسات حصيفة وبالغة العمق ، فيما يتعلق بعروبة مسيحيي الشرق ، وأثبت أن عروبة مسيحيي المنطقة سبقت الإسلام بمئات السنين ، وانتقد نزعة الكثير من المسيحيين الذين يرفضون القول انهم عرب، فيلجأون الى القوميات الاخرى من قبطية واشورية ومارونية... وكأن العروبة ترتبط بدين ما. ولقد اختاره كما أشرت في مقال أمس د. عماد الدين خليل كنموذج لمراجعة السيرة من خارج الدائرة الإسلامية ، وقد أحسن خليل الاختيار وأصاب الهدف واختار من حدائقه الجميلة باقة ورد نعرض بعضها في ختام هذا المقال .

ولـ نصري سلهب كتابان مهمان صدرا عام ١٩٧٠ هما " لقاء المسيحية والإسلام" و" في خطى محمد" .. ويقول في "لقاء المسيحية والإسلام " :

ان الاية التي استطيب ذكرها هي التي تنبع سماحاً اذ تقول:

"۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ٤٦"(١) .

1 - سورة العنكبوت : الآية 46.

ويتابع : "ذلك ما يقوله المسلمون للمسيحيين وما يؤمنون به لانه كلام الله اليهم انها لعبارات يجدر بنا جميعاً، مسيحيين ومسلمين، ان نرددها كل يوم، فهي حجارة الاساس في بناءٍ نريده ان يتعالى حتى السماء، لانه البناء الذي فيه نلتقي والذي فيه نلقى الله : فحيث تكون المحبة يكون الله، والواقع ان القرآن يذكر صراحة ان الكتب المنزلة واحدة، وان اصلها عند الله، وهذا الاصل يدعى حينا (أم الكتاب) وحينا آخر (اللوح المحفوظ) او (الإمام المبين).."

ويضيف :".. ان محمداً صلى الله عليه وسلم كان امياً لا يقرأ ولا يكتب. فاذا بهذا الامي يهدي الانسانية ابلغ اثر مكتوب حلمت به الانسانية منذ كانت الانسانية ذاك كان القرآن الكريم، الكتاب الذي انزله الله على رسوله هدى للمتقين.."

ويشيير إلى أن ".. الاسلام ليس بحاجة الى قلمنا، مهما بلغ قلمنا من البلاغة. ولكن قلمنا بحاجة الى الاسلام، الى ما ينطوي عليه من ثروة روحية واخلاقية، الى قرآنه الرائع الذي بوسعنا ان نتعلم منه الكثير"

ونعرض ايضا من كتابه "في خطى محمد " هذه المختارات التي كتبها عن محمد صلوات ربي وسلامه عليه :

(١)

" في مكة .. أبصر النور طفل لم يمر ببال أمه، ساعة ولادته، أنه سيكون أحد أعظم الرجال في العالم، بل في التاريخ، ولربما أعظمهم إطلاقاً".

obeikandl.com

(٢)

" غدا اسم محمد - صلى الله عليه وسلم - أشهر الأسماء طُرًّا، وأكثرها ترداداً على الشفاه وفي أعماق القلوب. وحسبه شهرة وترداداً أن ملايين المؤمنين في العالم يؤدون، كل يوم أكثر من مرة، شهادة مقرونة باسم الله وباسمه ".

(٣)

من ينعم التفكير في سيرة هذا الرجل - صلى الله عليه وسلم- يرَ نفسه منساقاً إلى الإقرار بأن ما حققه وقام به يكاد يكون من دنيا غير التي يعرفها البشر"

(٤)

" هنا عظمة محمد - صلى الله عليه وسلم- -. لقد استطاع خلال تلك الحقبة القصيرة من الزمن، أن يحدث ثورة خلقية وروحية واجتماعية، لم يستطعها أحد في التاريخ بمثل تلك السرعة المذهلة"

(٥)

" لا ليس بين الرسل واحد كمحمد - صلى الله عليه وسلم -عاش رسالته عمقاً وصعداً، بعد مدى، ذوب كيان، عصف بيان، عنف إيمان"

(٦)

" لكأني بمحمد - صلى الله عليه وسلم- آلى على نفسه أن يترك للمؤمنين ثروة روحية وأخلاقية، ينفقون منها فلا تنضب ولا تشح؛ لأنها بحجم روحه، وهل أن روح النبي تنضب أو تشح؟"

(٧)

" إن محمداً - صلى الله عليه وسلم- كان أمّياً لا يقرأ ولا يكتب، فإذا بهذا الأميّ يهدي الإنسانية أبلغ أثر مكتوب حلمت به الإنسانية، منذ كانت الإنسانية، ذاك كان الكتاب الذي أنزله الله على رسوله .

(٨)

" ليس في القرآن كله ذكر لمعجزة أو لأعجوبة صنعها النبي- صلى الله عليه وسلم فحسبه أن المعجزة الكبرى كانت بوساطته. حسبه أن الله اختاره من دون لبشر لينزل عليهم تلك الثروة التي لم يروِ التاريخ أن ثروة بحجمها جاءت على لسان رجل واحد. حسبه أن يكون قد نثر تلك الثروة بحرفيتها على الناس، فأفادوا منها جميعهم. وستظل مدى الدهر ينبوعاً يردُه العِطاش إلى الحقيقة والحِياع إلى ملكوت الله "

(٩)

" إن أولى الآيات البيّنات كانت تلك الدعوة الرائعة إلى المعرفة، إلى العلم عبر القراءة.. اقرأ .. وقول الله هذا لم يكن لمحمد - صلى الله عليه وسلم - فحسب، بل لجميع الناس، ليوضح منذ الخطوة الأولى، بل منذ الكلمة الأولى، أن الإسلام جاء يمحو الجهل وينشر العلم والمعرفة "(١٦).

(١٠)

" ذلك العظيم الذي كان يحاول تغيير التاريخ، ويعدّ شعباً لفتح الدنيا من أجل الله ذلك الأمي اليتيم الفقير الذي خاطب الأباطرة والملوك والأمراء من ندّ إلى ندّ، بل كمن له عليهم سلطان.. ذلك الملهم الذي كان همّه أن يعيد الصلة بين الأرض والسماء. ذلك الرجل

وجد الوقت الكافي ليلقي على الناس دروساً في آداب المجتمع، وفي أصول المجالسة وكيفية إلقاء السلام! ".

(١١)

" هذا الرجل الذي ما عرف الهدوء ولا الراحة ولا الاستقرار، استطاع، وسط ذلك الخضّم الهائج، أن يرسي قواعد دولة، وأن يشرّع قوانين، ويسن أنظمة، ويجود بالتفاسير والاجتهادات، ولم ينسّ أنه أب وجدٌّ لأولاد وأحفاد فلم يحرمهم عطفه وحنانه. فكان بشخصيّته الفذّة، الغنيّة بالقيم والمعطيات والمؤهّلات، المتعددة الأبعاد والجوانب الفريدة بما أسبغ الله عليها من نعم وصفات، وبما حباها من إمكانات، كان بذلك كله عالماً قائماً بنفسه " .

(١٢)

" لم يكن النبي - صلى الله عليه وسلم- رسولاً وحسب، يهدي الناس إلى الإيمان، إنما كان زعيماً وقائد شعب، فعزم على أن يجعل من ذلك الشعب خير أمة أخرجت للناس وكان له ما أراد ".

وصلى الله على محمد وآله وصحبه

(٣)

من المؤسف حقا أن لا يعرف الرأي العام المصري أن داخل الحالة القبطية والكنيسة على وجه الخصوص . قيادات دينية وعلمانية حصيفة وواعية، لا يشغلها "الصراع" من أجل الكرسي البابوي، أو مشاغبة المخالفين من الأقباط خارج الكنيسة أو داخلها، أو البحث الدءوب عن فرقعة "البمب الإعلامي" لمشاغلة الرأي العام القبطي طمعا في "زعامة" زائفة ولو على حساب الوطن وسلامته وأمنه الداخلي.

من المؤسف حقا أن لا يعرف الرأي العام المصري أن داخل الكنيسة عقلاء من أهل الرشادة والاعتدال، يعملون في صمت وفي هدوء من أجل تأصيل مفهوم المواطنة الحقيقي في ضمير المصريين : مسلمين وأقباطا، لا يشغلهم الإعلام ولا شهوة الشهرة والزعامة ولا الدخول في معارك تستنزف الوقت والجهد والعمر والمال ، طلبا للوجاهة الدينية والاجتماعية.

من المؤسف حقا أن لا يعرف المصريون بمسلميهم وأقباطهم شيئا عن القمص "صليب متى ساوير" ، رغم أن الرجل واحد من قيادات المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس، ويشغل منصب "كاهن كنيسة مار جرجس" !

القمص "ساوير" مدير لمدرسة قبطية في منطقة "شبرا" ، نالت احترام وإعجاب من يعرفونه من المسلمين عن قرب ، فعلى الرغم من أن المدرسة هي في واقع الحال "قبطية" وهو ما يعصمها من أية إدانة أو نقد حال قصرت اهتماماتها على الشأن الديني القبطي فقط، إلا أن القمص فتح أبوابها لعامة المصريين : أقباطا ومسلمين، بل ويشجع التلاميذ المسلمين على حفظ القرآن الكريم وتنظيم مسابقات فيه، وتوزيع الجوائز على الفائزين! مثل : آلاء حمود ابنة العشر سنوات التي تحفظ عشرة أجزاء من القرآن ، وشقيقتها إسراء التي تبلغ من العمر ٨ سنوات وتحفظ ثلاثة أجزاء ، وشقيقهما الأصغر محمد (٦ سنوات) ويحفظ من آخر القرآن حتى سورة الإنسان.

في التقرير الذي كتبته الصحفية "أغاريد مصطفى" من القاهرة ، ونشرته صحيفة "الرأي العام" الكويتية، وأعادت نشره "العربية نت" يوم ١٠ مارس ٢٠٠٧ ، يقول مدير المدرسة القمص صليب متى ساوير " إن مدرسته الكائنة في حي شبرا ليست مسيحية أو إسلامية ، فهي لا تخص المسيحيين أو المسلمين "وإنما هي مدرسة مصرية ولكل المصريين

دون النظر إلى ديانتهم، مشيرا إلى أنه مثلما اعتنى بالدين المسيحي وتدريسه على أكمل وجه ، فقد أحضر من هم في كفاءة هدى ورشا -مدرسات الدين الإسلامي بالمدرسة لتدريس الدين الإسلامي للطلاب المسلمين الذين يمثلون ثلث طلاب المدرسة".

وقال: إن المصريين يعيشون في ظل المحبة المسيحية والتسامح الإسلامي "وهذا ما يجمعنا دائما في المناسبات الدينية المسيحية والإسلامية... فنحن نجتمع في شهر رمضان ونقوم بعمل مأدبة إفطار جماعي للعاملين بهذه المدرسة ، وذلك اهتماما منا وحرصا على مشاركة بعضنا البعض في المناسبات الدينية".

وأشار إلى أنه لا يتحدث عن الدين المسيحي إلا داخل الكنيسة فقط، "أما خارجها فنمارس حياتنا الطبيعية كمسلمين ومسيحيين في وطن مصري واحد يجمعه مصير ومستقبل واحد"، مشددا على حرصه على دخول أبناء مدرسته لمسابقات القرآن الكريم واستعدادهم الدائم لخوض مثل هذه المسابقات ، والعمل دائما على تشجيع الطلاب على حفظ القرآن "وذلك لأننا كمسيحيين نحترم كل الأديان كما يحترم الإسلام كل الأديان السماوية ، لأننا في النهاية نمثل شيئا واحدا".

هذا النموذج أهديه للمسلمين والمسيحيين على السواء، وفي تقديري أن هناك العشرات مثله من الجانبين، يعملون بعيدا عن دائرة الأضواء، لأنهم لا يشغلهم الحرص على الوجود وسط "الصخب الإعلامي" الطائفي ، مثل أسماء وشخصيات باتت "نجوما فضائية" من الجانبين ومعروفة بالإسم، وإنما يشغلهم تأصيل روح المحبة والتسامح والوعي الحقيقي . لا المزيف ولا المتاجر بـ"حقوق" الإقليات . بمعنى ومفهوم المواطنة.

وفي هذا السياق تفضل الأستاذ مجدي خليل . مشكورا . بإرسال نص المذكرة التي وقع عليها أكثر من مائة مصري ، والتي تولى مركز القاهرة لحقوق الإنسان . الذي يرأسه بهي

الدين حسن . مهمة جمع التوقيعات عليها، وتكبد مشقة إرسالها إلى رئاسة الجمهورية ويطالبون فيها الرئيس مبارك باتخاذ "قرار سيادي" بإلغاء المادة الثانية من الدستور!

ولا أدري ما إذا كان خليل قد تعمد أن يرسل لي . على إيميلي الخاص . نص المذكرة متزامنة مع ما كتبته يوم ١١ مارس ٢٠٠٧ في زاويتي اليومية بـ"المصريون" بشأن واحد من القيادات الدينية القبطية التي تستحق الثناء والإشادة ، لتعاليها على "الشغب الطائفي" المثار حاليا بشأن المادة الثانية ، ونزعته إلى أن يعمل في صمت وفي هدوء وبعيدا عن الأضواء لصالح الوطن وحده ، مستنكفا أن يقاتل في هذه "الجبهة المفتعلة" بالوكالة عن الباحثين عن الشهرة والزعامة والوجاهة الاجتماعية والدينية.

ربما يكون الأستاذ مجدي خليل قد رأى في "المذكرة" ردا على مقالي، رغم أنني لم أجد فيها ما يعزز مثل هذه المقاربة التي أتوقعها من مغزى هذا التزامن بين المقال وبين تسلمي "المذكرة" على إيميلي الخاص في ذات وقت نشر المقال. ولعلي استميح القارئ أن يتفهم ظني هذا . وليس كل الظن إثم . سيما وأن رسائل أخرى وصلتني من متطرفين أقباط وجهت لي كما من الشتائم والبذاءات التي يعجز عن أن يتضمنها أكبر قاموس مفترض لكل ما هو بذئ ويعف لسان أولو المروءة على أن يتلفظوا به ، والغريب أن هذا الغضب الطائفي البذئ كان ردا على إعجابي بتجربة القمص صليب متى، باعتبارها تجربة جميلة تبرق رسالة إلى الرأي العام المصري ،تقول إن من يتصدرون الحالة القبطية الآن من نخب دينية وعلمانية متطرفة لا يعبرون بالضرورة عن التيار الأساسي ، لا داخل الكنيسة ولا خارجها وأن "الاعتدال" هو الأصل والتطرف هو الاستثناء العارض الذي يريد استثمار اللحظة التاريخية بكل توتراتها لأغراض رخيصة، لا علاقة لها لا بـ"أشواق" الأقباط ولا بأمن وسلام البلد .

الرسائل كانت شديدة الغرابة، وتعكس "هوسا طائفيا" مدمرا ، لا يطيق حتى أن يسمع أن من بين رجال الدين الأقباط من هم في نبل ووعي وثقافة واعتدال ووسطية ووطنية القمص صليب متى ، وكأن "الاعتدال" عار يريدون التبرؤ منه ، ودفع "تهمته" أو "سبته" عنهم!

إنها حماقة غريبة وشاذة عن طيبة أهل مصر من الأقباط وتسامحهم ولين جانبهم وعذوبتهم ورقتهم ، التي نعرفها نحن مع جيراننا وأصدقائنا وزملاء العمل منهم .

من جانب آخر، عندما اطلعت على أسماء الموقعين على المذكرة التي أرسلها لي الأستاذ مجدي خليل ، فوجئت بأن غالبيتها "أسماء مجهولة" لا تمثل أية سلطة اعتبارية على الرأي العام المصري، فيما كانت الأسماء المعروفة منها من "بقايا" الماركسية المأزومة نفسيا والمهزومة فكريا بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي عسكريا في أفغانستان عام ١٩٩١ وهزيمة الأيديولوجية الماركسية باختفاء دولها في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق مما حملها على التخلي عن النضال الطبقي من أجل الفقراء والطبقات الاجتماعية المحرومة ، واللحاق بقطار العولمة في "صيغتها الأمريكية" ، وفي أكثر نسخها استغلالا للمستضعفين والبؤساء والمعوذين.. بل بلغ الأمر ببعضهم أن يقبل بالعمل في مهنة "صبي" في "مكاتب تسويق" للأجندة الأمريكية في المنطقة العربية ومصر، بعد أن ذاق طعم وحلاوة التمويل الدولاري الذي أنساه أيام البؤس وشظف العيش الماركسي!

(٤)

الصديق والزميل العزيز سامح فوزي، ليس صحفيا فقط ، وإنما باحثا متوهجا ومفكرا صاحب رؤية وفكر، وأقرب ما يكون إلى المدرسة الوطنية التي يعتبر المستشار طارق البشري والمفكر رفيق حبيب من أبرز تجليتها في صيغتها الإبداعية.

سامح أزعجه كثيرا ما يردده البعض بأنه "مرشح الأقباط" في انتخابات نقابة الصحفيين التي جرت في نوفمبر عام ٢٠٠٧.. لم يكن قلقه مدفوعا بالخوف من تأثيره على رأي الناخب، بقدر خوفه من أن نكون نقابة "النخبة" قد تأثرت بالاستقطاب الطائفي الذي شغل الرأي العام في السنوات الأخيرة، وهي - حال كان المشهد على نحو ما يقلقه تكون مصيبة كبيرة.. فإذا كان هذا هو حال حملة مشعل التنوير، فما بال عوام الناس ممن يستسلمون للعاطفة وليس للعقل في إدارة الاحتقانات الطائفية؟!

شدد الصديق العزيز سامح فوزي في حوار مع "المصريون"، على أنه مرشح "الصحفيين" وليس مرشح "الكنيسة"، وهو تصريح شديد الوعي بالمسافة بين "المهنية" و"الطائفية"، يصدر عن موقف "حداثي"، يعني أنه يحمل - حال انتخابه - أمانة التعبير عن مصالح "الناخب - الصحفي" أيا كان انتمائه الطائفي أو الإيديولوجي أو السياسي.

نموذج سامح فوزي في نقابة الصحفيين، وهو امتداد لتجربة جمال أسعد عبد الملاك في انتخابات عام ١٩٨٧ ، عندما أدرج اسمه في قائمة التحالف الإسلامي، وفاز من خلالها بمقعد في مجلس الشعب.

أسعد كان مرشحا وطنيا ، وليس طائفيا، طرح مشروعا يتجاوز "مطالب الطائفة"،إلى "أشواق الوطن" بكل طوائفه، ولذا ظلت تجربته حية في الحركة الوطنية المصرية، ونموذجا متجددا في أطروحات قوى الإصلاح والتنوير السياسي، فيما يتعلق بمعالجة الملف الطائفي في مصر.

سامح فوزي، اليوم يشارك إخوانه المسلمين في خدمة وطنه من خلال العمل المدني وهي التجربة التي تحتاج منا جميعا إلى تعزيزها، باعتبارها خطوة مهمة في طريق تهميش دور المؤسسات والتجمعات والأنشطة الطائفية عن العمل العام.. هذا بصفة عامة، والأهم

من ذلك أنها تقدم نموذجا للنشطاء الأقباط، الذين حرموا من التدريب على تنمية المهارات السياسية، بسبب هيمنة الكنيسة على كل أدوات التعبير لرعاياها، وفرض رقابة صارمة على أدائهم خارجها، وفرض ولايتها الأبوية على الجميع حتى على مثقفين كبار يملكون قدرات ومهارات عظيمة حرمت منها "مصر ـ الدولة" نظير تعزيز مكانة القيادات الدينية داخل دائرة الفعل الزمني والروحي.

المهم أن يشارك الأقباط جميعا في ممارسة السياسة بعيدا عن الكنيسة، من خلال النقابات والأحزاب مؤسسات المجتمع المدني، لأن هذا هو الطريق الوحيد لتأصيل مفهوم المواطنة في الضمير المصري العام، وليس على الورق أو من خلال تزيين مواد الدستور به فيما نرى الواقع يئن تحت هيمنة الطائفة بشكل أو بأخر.

اعرف أن صديقي العزيز سامح لا يحتاج إلى درس مني أو من غير في هذا الشأن فهوة مفكر مرموق تربى على نهج المدرسة الوطنية المصرية، ويقدم لنا اليوم نموذجا عمليا لما يعتقده ويكتب عنه في مقالاته وأبحاثه ومن أجل ذلك أدليت بصوتي له في الانتخابات ١٧ نوفمبر عام ٢٠٠٧

(٥)

صباح يوم أمس ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧، وصلتني هذه الرسالة على تليفوني المحمول تقول:"بصرف النظر عن نتائج الانتخابات فإنني أشكر لكم مساعدتكم الصادقة وحسكم الوطني المرهف. مع محبتي " التوقيع سامح فوزي.

الرسالة كانت تقريبا قد كتبت بعد الإعلان رسميا عن أسماء الزملاء الذين فازوا بمقاعد مجلس نقابة الصحفيين، في الانتخابات التي جرت طوال يوم أمس الأول السبت.

لقد توقعت خلو القائمة المنتخبة، من اسم الزميل والصديق العزيز سامح فوزي عندما توجهت إلى نقابة الصحفيين للإدلاء بصوتي، كان توقعي مرتكزا إلى عدد من المعطيات التي لاحظتها بنفسي، أبرزها أني وجد فوزي يقف وحيدا في مدخل السرادق الذي أقيم أمام مبنى النقابة في شارع عبد الخالق ثروت يقوم بالدعاية لنفسه ويسانده على بعد خطوات منه الزميل صموئيل سويحة، فيما خلت الأدوار الأخرى والتي كانت تجري فيها عملية التصويت، من وجود أي فريق عمل دعائي له.

لم يقابلن صحفي واحد من صحيفة "وطني" التي يعمل فيها فوزي، والمدونة في بطاقته الصحفية لمساندته، فيما كانت القائمة تتسع للزميل، حال وجد من يذكر الزملاء به أمام أبواب اللجان، وهي الطريقة التي اعتمدها كل المرشحين بمن فيهم من لهم خبرة كبيرة في العمل النقابي والانتخابات النقابية!.

كان كثير من الزملاء، عند لقاءهم بي يسألونني عمن يمكن إضافته إلى القائمة واكتشفت أن الغالبية جاءت وفي نيتها تزكية عدد محدد ومعروف لا يتجاوز السبعة أو الثمانية، فيما ترك الباقي للتشاور مع من يصادفهم ممن يثق في رأيهم ومروءتهم، وهي "المساحة الخالية" التي حسمت جزءا من النتائج لعدد من المرشحين لم يكونوا على البال.

كان هناك تقصير حقيقي في الدعاية لسامح، وهذا التقصير اكتشفته بنفسي، حين لاحظت أن كثيرا من الزملاء لم يكن منتبها له، ثم أدرج اسمه في قائمته بحماس حين ذكرته به.

بالتأكيد هذا ليس مبررا لما حدث، هناك أسباب أخرى تتعلق بالحسابات الخاصة بالتيارات السياسية التي شاركت في الانتخابات، فقد أشيع ـ قبل الانتخابات بأسابيع أن سامح من بين قائمة مرشحي اليسار والإخوان، ثم تردد عشية الاقتراع بأنه مدرج على

القائمة الحكومية، ووصلتني قائمة قيل أن أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام أعدها بنفسه والزم بها صحفيو مؤسسته كان من بينها سامح فوزي.

وأعتقد أنه كان ضحية الاثنين، فلم يدرجه الحكوميون على قائمتهم، ولم يهتم به اليساريون ولا الإخوان كذلك.. بالتأكيد لأسباب "سياسية" وليست "طائفية"، فكما كان الحضور الإخواني مقلقا للنظام في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥، ما حمل الوطني على اعتماد الأسماء التي لها وزن اجتماعي ومالي في دوائرهم لمواجهة الثقل الجماهير والإيديولوجي للإخوان، والتي خلت تقريبا من الأقباط، فإن وجود مكرم محمد احمد على رأس المرشحين لمنصب النقيب في انتخابات ١٧ نوفمبر الجاري، حمل اليسار والإخوان على اعتماد مبدأ "المغالبة" لا "المواطنة" بالبحث عن "ابن الكار" للتكتل ضد مكرم ، فيما كانت الجمعية العمومية التي اختارت الأخير، تبحث أيضا عن الأسماء "المشاغبة" القادرة على مشاغبة النقيب المعروف بحدته وعنفه، لإحداث "التوازن" داخل النقابة، وبين الفريقين لم يجد سامح فوزي مكانا بينهما، فطبيعته الهادئة لم تكن مناسبة لطبيعة ما كان متوقعا من نتائج، وضعت الجميع أمام خيارات أحلاها أمر من العلقم